قال انه يمتلك وثائق تثبت ذلك

الهايس: القاعدة اخترقت صحوات العراق

متابعة/ المدى

حذّر القيادي في مجلس انقاذ الانبار حميد الهايس من خطورة اختراق الجماعات المسلحة لقوات الصحوة بسبب عدم تلقيها الدعم اللازم والمتابعة من قبل الحكومة العراقية، بعد اعلان وزارة الداخلية اعتقال منفذي تفجيرات كربلاء بينهم احد قادة الصحوات.

وأكد الهايس لاذاعة العراق الحر انه يمتلك بيانات سيعرضها في القريب العاجل تشير الى ان الجماعات المسلحة بدأت باختراق الصحوات.

وكان لواء الرد السريع التابع لوزارة الداخلية أعلن في وقت سابق إلقاء القبض على الجماعة المسلحة التي نفذت تفجيرات كربلاء الخميس الماضي، مشيراً إلى أن اثنين من أعضاء الجماعة هما قائد صحوة الحامية ومساعده، ونقلت بعض وسائل الإعلام عن مصادر في الداخلية ان رئيس الوزراء نوري المالكي شكل لجنة لاعادة النظر في ملف الصحوات، فيما نفى المسؤول في مكتب رئيس الوزراء زهير الجلبي هذا الامر، وأبدى في حديث لاذاعة العراق الحر استغرابه تسريب مثل هذا النوع من الأخبار، مشيراً الى وجود مكتب تنسيقي تم تشكيله في السابق، ومن مهامه متابعة عمل الصحوات، ولفت الى ان تورّط احد قادة الصحوات في تفجيرات كربلاء لا يعني شيئاً، وقال ان وزارة الداخلية مخترقة والجيش مخترق، وان قوات الصحوات لا تختلف عنهما.

من جهته اوضح مدير عام العشائر في وزارة الداخلية اللواء مارد حسون ان وزارته تتابع ابناء العراق باستمرار، مشيرا الى ان تورط احد قادة الصحوات في تفجيرات كربلاء لا يعني بالضرورة ان الصحوات اصبحت تنظيماً مسلحاً يهدد الشعب العراقي، وقال ان تورط عدد من افراد الصحوات في عمليات مسلحة ضد الشعب العراقي شيء طبيعي يحصل في جميع المؤسسات والتنظيمات.

ويرى استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد علي الجبوري ان عملية اختراق الصحوات واردة وليست مستبعدة، مشيرا الى ان معظم افراد الصحوات كان لهم نشاط مع الجماعات المسلحة.

وكانت وزارة الداخلية اعلنت أن القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي أمر بتشكيل لجنة لإعادة دراسة ملف قادة الصحوات غداة تورط قائد صحوة الحامية بتفجيرات كربلاء.

وقال مصدر في وزارة الداخلية في تصريح صحفي إن اللجنة التي كان من المقرر تشكيلها امس السبت،ستتولى على الفور إعداد دراسة متكاملة عن خلفيات قادة الصحوات.

هذا وكان لواء الرد السريع التابع للداخلية قد اعلن اعتقال منفذي التفجيرات بعملية إنزال جوي بمنطقة جرف الصخر في محافظة بابل ومن أبرزهم قائد صحوة منطقة الحامية وأحد مساعديه.

البطالة لم توفر حلاً بديلاً لآلاف المعوزين

عمالة المراهقين تتفاقم وخبراء يحذرون من استغلال الجماعات المسلحة

متابعة/ المدى

تشهد مدن محافظات عراقية تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال والمراهقين من جراء الظروف المعيشية الصعبة أو فقدان المعيل وانتشار البطالة، ما جعل بعضهم بمثابة"لقمة سائغة"للعناصر المسلحة أو العصابات، وسط تزايد الدعوات بضرورة تنبه الحكومة المحلية لهذه المشكلة وتكاتف الجهود لحلها.

يقول بائع للمناديل الورقية وسط مدينة الرمادي، إياد حسن إنه"ترك المدرسة لكي يعمل ويجلب المال لعائلته المكونة من عشرة أشخاص لتتمكن من دفع إيجار البيت ولشراء جانب من احتياجاتها من المواد الغذائية"، ويشير على أنه"يشعر بحزن غامر عند مشاهدة الطلبة وهم يذهبون للمدارس ويسأل نفسه عن الفرق بينه وبينهم وعما إذا كان ناجما عن وفاة والده أم مرض والدته أو اعتقال أخيه ما جعله يترك المدرسة دون أن يعرف القراءة أو الكتابة".ويوضح أن أحد الأشخاص"طلب منه قبل شهرين العمل معه براتب جيد"، مستدركا"لكن فرحتي بالأمر لم تطل إذ صعقت عندما طلب مني أن أضع كيسا تحت سيارة شخص معين علمت أنه يحتوي على عبوة ناسفة فرفضت وهربت منه".

ويتابع"المشكلة أن هنالك العديد من الأطفال تورطوا في أعمال مماثلة ويخافون تركها لأسباب مختلفة"، ويردف أن الحاجة"ماسة لتخليص هؤلاء الأطفال من براثن المجاميع المسلحة وعصابات الجريمة".

البائع الطفل سيف الجوعاني الذي يتخذ من شوارع الفلوجة مسرحا لنشاطه في بيع البخور وغيرها من المواد التي يسهل ترويجها لأصحاب السيارات، يقول إن عمله جاء على خلفية حالة"الفقر المدقع التي تعيشها عائلته ما اضطره وأشقاءه الخمسة العمل في مهن متنوعة وحسب ما يتاح لهم"، ويضيف أنه"يعمل من ساعات الصباح الأولى وحتى غروب الشمس ليتمكن من جمع ما يسد رمقه ويوفر جانبا من حاجة اسرته".

ويتابع أنه"يتعرض لمخاطر متنوعة ومستمرة أبسطها حوادث الدهس من أصحاب السيارات المسرعة فضلا عن سرقة بضاعتهم من قبل أشخاص أكبر أو أقوى منه".

لكن البائع صفاء شكر، من أهالي الفلوجة أيضا، يقول، إن"اضطراره لبيع الحلويات والمرطبات في شوارع المدينة منذ أربع سنوات نجم عن مقتل والده على يد مجهولين ووفاة والدته بعد ذلك بسنة ولكونه أصبح بلا معيل"، ويوضح أن البائعين من الأطفال في الشوارع"يتعرضون كما يسمع لحالات الاختطاف لأهداف إجرامية متعددة منها استخدامهم في العمليات المسلحة وهذا ما يقلقه كثيرا".من جانبه يقول التدريسي محمد البدراني إن ظاهرة عمالة الأطفال"تتسع كثيرا بسبب عدم تفعيل الدور الرقابي للدوائر التربوية وضعف الاهتمام بالعوائل محدودة الدخل أو المنكوبة والمشردة التي تضطر لدفع أطفالها للعمل في مهن أقل ما توصف بأنها خطرة"، ويضيف أن عمل الأطفال في الشارع بعيدا عن المراقبة والمتابعة"ينطوي على الكثير من السلبيات منها تعلم الطفل الأمور غير الأخلاقية ومنها على سبيل المثال تعاطي المسكرات والحبوب المخدرة فضلا عن الانحراف بمختلف أنواعه ومنه الإنخراط في عالم الجريمة المنظمة أو الإرهاب".

على صعيد متصل، يقول معوق الحرب سعود غازي من أهالي الرمادي إن لديه"تسعة أطفال منهم اثنان أكملا الدراسة الجامعية دون أن يفلحا في الحصول على عمل أو وظيفة ما جعله يبحث لهم عن أي مهنة تسهم في سد احتياجاتهم على الأقل"، ويتابع أن المسؤولين"لا يعرفون معاناة الناس الفقراء وإلا لكانوا أسهموا في توفير فرص عمل أو إنشاء مشاريع جديدة للحد من البطالة".

ويؤشر أنور إبراهيم، من لجنة حقوق الإنسان في تربية الفلوجة أن هناك"انتشارا كبيرا في عدد الأطفال المتسربين من المدارس للعمل في مهن بعضها خطرة جدا ولا تتناسب مع أعمارهم وفي مناطق تجعلهم عرضه للانحراف أو الاستغلال من قبل المسلحين"، ويشرح أن هناك"مشاكل ومعوقات تقف أمام إعادتهم للمدارس التي تسربوا منها كون عائلاتهم لا تتعاون مع الجهات التربوية لأسباب عدة منها ما هو ناجم عن الفقر وتردي الوضع الاقتصادي أو قلة الوعي".

إلى ذلك دعا التربوي المتقاعد أبو محمد الحكومة المحلية في المحافظة وغيرها من الجهات المعنية فضلا عن وزارة العمل ومنظمات المجتمع المدني، إلى ضرورة"متابعة مشكلة عمالة الأطفال بالتعاون مع الجهات التربوية وعلماء الدين ورجال الأعمال بهدف التوعية بشأن مخاطر تسرب الأطفال من المدارس وتنشيط الواقع الاقتصادي في المحافظة من خلال النهوض بالقطاعين الزراعي والصناعي واستحداث مشاريع جديدة من شأنها توفير فرص عمل للشباب لاسيما المتعلم منه للحد من أزمة البطالة"، ويستطرد أن من المناسب أيضا"تفعيل بعض النشاطات الساندة كفتح دورات تدريب مهني لتعليم الشباب مهنا مفيدة تمكنهم من الحصول على فرصة عمل مناسبة أو إقراضهم مبالغ تتيح لهم إمكانية فتح مشروع حتى لو كان صغيرا وغيرها من المجالات التي تمتص بطالة الشباب وتوجههم لخدمة مجتمعهم وبلدهم بعيدا عن التوجهات السلبية أو الهدامة".

الكهرباء تعلن عن ثلاث محطات جديدة.. والعراقيون لا يثقون بالوعود

متابعة/ المدى

أعلنت وزارة الكهرباء ان ثلاث محطات كهربائية جديدة تصل طاقة توليدها الاجمالية الى ٢٥٠٠ ميغاواط، أحيلت الى شركات أجنبية متخصصة.

وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس في حديث لاذاعة العراق الحر إن المحطات الثلاث هي محطة"الخيرات"في كربلاء بواقع ١٠ وحدات وبطاقة ١٢٥٠ ميغاواط، ومحطة"الكيارة"في الموصل بطاقة ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة"القدس"الغازية بطاقة ٧٥٠ ميغاواط، مشيراً الى أن المحطات سيتم ربطها بالشبكة الوطنية بعد الانتهاء من إنشائها.

وأشار المدرس إلى أن الوزارة عرضت على الشركات العالمية ضمن جولة التراخيص الأولى، أربع محطات كهربائية غازية في أربع محافظات عراقية للاستثمار، لمضاعفة انتاجها خلال السنوات القليلة المقبلة، وبطاقة إجمالية تبلغ ٥٠٠٠ ميغاواط، مبينا أن الشركات ستقدم عروضها خلال الأسبوع الحالي، وستتم دراستها من قبل الوزارة في مدة أقصاها ٣٠ يوما، ومن ثم إحالتها الى الشركات الفائزة للتنفيذ.

وقال المدرس ان هذه المحطات تشمل محطة كهرباء على شط العرب في البصرة بطاقة ١٢٥٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء السماوة بطاقة ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء الديوانية بطاقة ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء العمارة بطاقة ٥٠٠ ميغاواط، لتصل الطاقة الإجمالية لجميع الوحدات إلى ٢٧٥٠ ميغاواط).

من جهتهم قال مواطنون انهم اعتادوا على سماع مثل هذه الاعلانات من وزارة الكهرباء لتحسين واقع انتاج الطاقة الكهربائية، ولكن من دون جدوى، وقال بعضهم انهم يعانون نقصاً في الكهرباء في الصيف والشتاء. ويرى احد المواطنين ان غياب التخطيط وانعدام المركزية وعدم وجود رقيب ابرز العوامل التي ادت الى عدم قدرة الجهات المسؤولة على تحسين واقع الطاقة الكهربائية في العراق.

الى ذلك لفت المتحدث باسم وزارة الكهرباء إلى ان إنتاج العراق في الوقت الحاضر من الطاقة الكهربائية مازال قليلا ودون مستوى الطموح، موضحا أن إنتاج العراق من الطاقة الكهربائية في الوقت الحاضر يبلغ ٦٥٠٠ ميغاواط، فضلا عن الطاقة التي تصل من إيران وتركيا وتقدر بنحو من ٧٠٠ ميغاواط.

وكانت وزارة الكهرباء وقعت نهاية عام ٢٠٠٨ عقداً مع شركة جنرال إلكتريك الأميركية لتجهيز العراق بـ ٥٦ وحدة توليدية كاملة، بسعة سبعة آلاف ميغاواط، فضلاً عن عقد آخر مع شركة سيمنس الألمانية لتجهيزه بـ ١٦ وحدة كبيرة بسعة أكثر من ٣٠٠٠ ميغاواط، والتي بدأت بالوصول إلى العراق منذ بداية عام ٢٠١٠.

يذكر أن العراق يعاني نقصا حادا في الطاقة الكهربائية منذ بداية عام ١٩٩٠، كما ازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد عام ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم العديد من المحطات، إضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت الحيوية خلال السنوات الماضية.

ويعاني قطاع الكهرباء في العراق عموما من نقص حاد في إنتاج الطاقة ويعتمد العراقيون منذ سنوات على المولدات الأهلية كما لجأت بعض المحافظات إلى استيراد الطاقة الكهربائية من دول الجوار مثل إيران وتركيا، ولا يتوقع خبراء ومسؤولون أن تحل أزمة الكهرباء قبل العام ٢٠١٤.أزمة الكهرباء بين بغداد وكركوك ليست الأولى إذ أن العديد من المحافظات العراقية ومنها النجف وبابل وواسط هددت أكثر من مرة بقطع ارتباط المحافظة بجهاز السيطرة المركزية للكهرباء في البلاد، محملة وزارة الكهرباء المسؤولية عن النقص الحاد في التيار الكهربائي الذي تعاني منه.

المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس أوضح أن ما قامت به محافظة كركوك يعتبر تصرفاً غير قانوني كاد أن يؤدي إلى توقف المنظومة الكهربائية بشكل كامل في عموم العراق.

المدرس يؤكد أن مجلس الوزراء هو الذي يحاسب المحافظات التي تقوم بخرق القانون وتتجاوز على حصص المحافظات الأخرى، مشيرا إلى أن الوزارة لا تتحمل مسؤولية قيام بعض المحافظات بالتجاوز على حصص محافظات أخرى..

الخبير القانوني طارق حرب يؤكد أن قطاع الكهرباء من اختصاص الحكومة الاتحادية وعلى مجالس المحافظات أن تلتزم بالأحكام الدستورية ولا تتجاوز عليها باتخاذ قرارات تمس مصلحة البلاد مثل الكهرباء والماء والنفط وغيرها.

وكانت محافظات عراقية شهدت تظاهرات شعبية احتجاجا على استمرار أزمة الكهرباء أبرزها كانت في البصرة وذي قار العام الماضي وعلى إثرها قدم وزير الكهرباء السابق كريم وحيد استقالته.

ناشطون ديمقراطيون يطلقون مبادرة هدفها الدعوة إلى دولة مدنية

متابعة/ المدى

أطلقت جمعيات ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات مستقلة حملة كبيرة على شبكة الإنترنت تهدف لإقناع العراقيين بأن الأفضل لهم تبني نظام مدني لا يُستغل فيه الدين لتحقيق مصالح شخصية وحزبية.

وجاء في بيان لهذه الجمعيات ان الكثير من القادة الحاليين «لم يكونوا ليصلوا إلى أي منصب أو موقع قيادي لو أنهم عرضوا برامجهم السياسية على الناس، وهم في الحقيقة لا يمتلكون أي برنامج سياسي، لكنهم لجأوا إلى أساليب أخرى أدت إلى تعميق الفرقة بين العراقيين الذين عاشوا كشعب واحد لآلاف السنين». وأوضح البيان، الذي لم يشر الى الجهة التي اصدرته، ان «هذه الحملة لا تمتلك أي وسائل غير الإقناع عبر الحوار المباشر ووسائل الإعلام، وهي منفتحة أمام اي فكرة يمكن أن تقود إلى إشاعة الوئام والسلام بين الناس جميعاً».

وأشار الى ان «الموقعين على الحملة هم من طليعة المجتمع العراقي من كل الأديان والطوائف والتوجهات السياسية، من الرجال والنساء، وكثيرون منهم لم يدخلوا السياسة من قبل ولا يعتزمون دخولها وليس لهم أي هدف سوى رؤية عراق مزدهر مستقر ومتطور يبقى فيه الدين سامياً بقيمه السمحاء ورجاله الأفاضل بينما يحاسب أو يكافأ فيه السياسيون على طريقة إدارتهم للبلد، الذي هو ملك للجميع وليس لأتباع دين أو مذهب أو توجه سياسي معين، فمن أخطأ يترك الإدارة ومن نجح يستمر».وأوضح البيان: «لا نريد للدين أو رجاله أن يتحملوا وزر أخطاء السياسيين، بل نريدهم أن يبقوا مرشدين لجميع الناس وليسوا طرفاً في جهة سياسية كما يراد لهم حالياً».

وقال رئيس جمعية حرية الصحافة عدي حاتم، وهو عضو «مبادرة الدفاع عن الحريات»، ان هذه الحملة «واحدة من حملات، بينها: «الحريات اولاً»، و «المبادرة الوطنية للحفاظ على الدستور»، وهدفها واحد، وهو صيانة الحريات العامة ورفع التجاوزات التي لحقت بها من قبل الحكومات المحلية والاتحادية».

وأضاف ان «الوسط السياسي في العراق يحاول مصادرة هامش الحريات الذي تحقق بعد عام ٢٠٠٣، والمشكلة الحقيقة هي ضبابية القوانين وبعض مواد الدستور المتعلقة بالحريات»، مشيراً الى ان «السلطات التنفيذية تتعامل بطريقة انتقائية مع هذه القوانين لقمع الحريات».

وزاد ان «الاحزاب الدينية تحاول استنساخ تجارب حكومات اسلامية من بعض دول الجوار وتطبقها في العراق، الأمر الذي بدا واضحاً في قرار مجلس محافظة بغداد إغلاق النوادي الاجتماعية».

وأضاف انه «في حال عدم الاستجابة الى هذه المطالب، ستلجأ الحملة الى المنظمات الدولية، وفي مقدمها الأمم المتحدة، وتحمّل الولايات المتحدة المسؤولية الكاملة، لأن تحقيق النظام الديمقراطي هو الحجة الوحيدة لها في غزو العراق».

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون